تغييرات تطول مدير الغاز في دمشق وريفها

الشيخ لـ«الوطن»: وصول ناقلتي غاز بحمولة ٥ آلاف طن

عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر «الوطن» في وزارة النفط والثروة المعدنية عن إجراء حركة تغييرات على مستوى عمليات الغاز ضمن الشركة السورية لتخزين وتوزيع المشتقات البترولية (محروقات) ووفقاً للمصادر فإن التغييرات طالت فروع الغاز في كل من دمشق وريفها، إضافة إلى مدينة حلب حيث تم نقل نائل علاف من مدير إدارة عمليات تتبع الغاز إلى مدير فرع الغاز في دمشق وريفها وذلك بدلاً من منصور طه وتعيين أحمد حسون مديراً لعمليات الغاز والذي كان يشغل منصب مدير عمليات الإنتاج والتي أصبح حسن البطل مديراً لها، كما تمت إقالة مدير فرع الغاز في مدينة حلب وتعيين بديل عنه.

وفي السياق كشف رئيس جمعية معتمدي الغاز في دمشق صبري الشيخ عن وصول ناقلتي غاز نهاية الأسبوع الماضي تحملان ما يقارب ٥ آلاف طن من الغاز المنزلي.

وتوقع الشيخ في تصريح لـ«الوطن» أن يؤدي ذلك إلى إزالة الاختناقات الحاصلة نتيجة الطلب المتزايد على المادة خلال الفترة الماضية متوقعاً أيضاً أن تصبح المادة بمتناول المستهلك مباشرة في منافذ بيعها مع نهاية الأسبوع الحالي أو خلال الأسبوع القادم على أكثر تقدير.

وأوضح الشيخ أن تراجع استخدام المستهلكين للغاز المنزلي في التدفئة نتيجة تحسن الطقس إضافة إلى وصول دفعات جديدة من المادة يضاف إليها الإنتاج المحلي سيؤدي حكماً إلى توافر المادة لدى معتمدي توزيع المادة.

ولفت الشيخ أن عمليات التعبئة سواء من القطيفة أم عدرا تتم بسلاسة بين سيارات العاصمة وسيارات الريف ولكن لكون الريف أكثر اتساعاً فإن عمليات التعبئة تذهب لصالح الريف بنسبة الضعف مبيناً أنه يوم الخميس تمت تعبئة ٢٠ سيارة لدمشق و٤٠ سيارة لريف دمشق أي ما يعادل ٤٢ ألف أسطوانة غاز منزلي.

وبين الشيخ أن عمليات توزيع المادة على المعتمدين في العاصمة تتم كل عشرة أيام في حالات الاعتماد على الإنتاج المحلي فقط لكن الفترة تتقلص إلى النصف تقريباً عند وصول توريدات جديدة، موضحاً أن نسبة توافر المادة من احتياجات مستهلكي المادة تصل إلى أقل من النصف وترتفع إلى ٧٠٪ عند وصول توريدات جديدة، لافتاً إلى أن محافظة دمشق توزع نحو ٥ آلاف أسطوانة عن طريق لجانها فيما يتم التوزيع في الريف عن طريق البلديات وفقاً للطلبات المقدمة منها.

بعد توقف لثماني سنوات... عودة نقل القمح بالقطار من اللاذقية إلى ريف دمشق

اللاذقية- عبير سمير محمود

لأول مرة منذ ثماني سنوات، تم نقل دفعة من القمح الطري عبر القطار من مرفأ اللاذقية إلى ريف دمشق، في «خطوة مهمة لتعزيز عملية نقل الحبوب وتأمين مادة القمح للمطاحن والخبز للأهالي» كما ذكر محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ"الوطن»، مبيناً أن معدل النقل يصل إلى ١١٠٠ طن في كل نقلة.

ولفت السالم إلى أن عملية نقل الحبوب بالقطار، تمت جراء عاملين، وهما تطهير المنطقة من رجس الإرهاب بفضل الجيش العربي السوري، وعمل وزارة النقل على إعادة تأهيل وصيانة خطوط السكك الحديدية من حمص إلى الناصرية في ريف العاصمة بعد تعرضها للتخريب والسرقة من قبل العصابات الإرهابية.

بدوره، أشار مدير فرع السكك الحديدية باللاذقية، عدنان بيطار إلى تضحيات الجيش الباسل وجهود العمال في تأهيل السكك الحديدية وإعادة شريان النقل السككي إلى عدد من المحافظات بعد تعرضها لاعتداء المجموعات الإرهابية المسلحة خلال سنوات الحرب، لافتاً إلى أن هذه الجهود أدت إلى نجاح العمل في نقل الحبوب إلى الناصرية بريف دمشق.

من جهته، بيّن مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في اللاذقية ربيع مروّة أن تفريغ الحبوب بصهاريج القطار يحقق وفراً في تكاليف النقل على المؤسسة بمقدار النصف لكل طن، مع تأمين حمولات أكبر، إذ تقدر كمية النقل بكل صهريج بنحو ٦٠ طناً، بمجموع يتجاوز الألف طن في كل نقلة بحسب عدد صهاريج القطار، لافتاً إلى أن حمولة السيارة الشاحنة نحو ٣٣ طناً فقط.

> تفريغ باخرة من القمح الطري قادمة من روسيا

وذكر مروّة أنه يتم خلال الفترة الحالية تفريغ باخرة من القمح الطري قادمة من روسيا الاتحادية، مشيراً إلى أن عمل الفرع يتواصل على مدار اليوم حتى الانتهاء من عملية التفريغ التي تتم بعد صدور نتائج التحاليل ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية التي تعتبر من الأصعب على مستوى العالم باعتبار أن المحصول إستراتيجي.

وأشار مدير حبوب اللاذقية، إلى أن عمل الفرع يتركز على الاستيراد والتصدير أكثر من الشراء المحلي، منوهاً لعدم وجود زراعة للقمح في اللاذقية، مضيفاً إن البواخر تعزز المخزون الإستراتيجي من المادة خاصة وأن معظم إنتاج سورية من القمح القاسي.

مقررات في المحافظات لاستقبال شكاوى المواطنين وإيصالها لمجلس الشعب

سريول لـ«الوطن»: استقبلنا في لجنة «الرقابة» شكاوى ضد قرارات اتخذها بعض الوزراء

محمد منار حميجو

كشف مقرر لجنة الشكاوى والرقابة في مجلس الشعب محمد خير سريول أن هناك الكثير من الشكاوى تلقتها اللجنة متعلقة بمواضيع خاصة بموظفين تركوا وظائفهم نتيجة وجودهم في مناطق ساخنة وهي شكلت معظم الشكاوى التي وردت إلى اللجنة خلال الفترة الماضية إضافة إلى شكاوى متعلقة بالتنظيم العمراني.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد سريول أن معظم الشكاوى المتعلقة بالموظفين الذين تركوا وظيفتهم لوجودهم في مناطق ساخنة تم حلها بعد مراسلة الوزارة المختصة باعتبار أنه وردت كتب منها تؤكد أنه لا مانع لعودة الموظف.

وأوضح سريول أن الموظف يجب أن يثبت أنه كان في منطقة ساخنة وخرجت عن الخدمة عبر تقديمه طلباً بذلك ومن ثم يعود إلى وظيفته كأن شيئاً لم يكن بعد اتخاذ موافقات معينة من الجهة التي يعمل لديها، لافتاً إلى أن هناك قراراً قديماً في هذا الموضوع طالما وضعه سليم وثبت ذلك عبر الثبوتيات التي قدمها الموظف الذي ترك وظيفته.

وأعلن سريول أنه يتم العمل على إيجاد مقرات للجنة في المحافظات لاستقبال الشكاوى ويكون هناك موظف يستقبلها، مشيرا إلى أن هناك قراراً قديماً بتخصيص أماكن لأعضاء مجلس الشعب في المحافظات وتم تخصيص البعض منها بينما هناك محافظات لم تخصص لها نتيجة الوضع الذي تعيشه.

وأكد سريول أن اللجنة استقبلت العديد من الشكاوى ضد قرارات اتخذها وزراء وتتم معالجتها عبر مراسلة الوزارة المعينة لافتاً إلى أنه تم استدعاء العديد من المديرين العامين إلى اجتماع اللجنة لمناقشة شكاوى وردت إليها وتم عبرها إعادة الحق إلى أصحابه.

وأكد سريول أن اللجنة يمكنها استدعاء وزراء ومعاونيهم ومديرين عامين بحكم أنه لا يجوز تحت القبة استدعاء إلا الوزراء.

وبين سريول أن مهمة اللجنة نقل هموم المواطنين في كل سورية عبر الشكاوى التي تصل إليها وبعد وصولها إلى اللجنة يتم العمل على معالجتها سواء عبر التواصل مع الوزارات أو مؤسسات الدولة أو يتم استدعاء طرفي الشكوى.

وفيما يتعلق بتغير اسم اللجنة إلى الشكاوى والرقابة بدلا من العرائض أوضح سريول أنه تمت إضافة الرقابة لتأخذ اللجنة عملاً جديداً وهي الرقابة على أعمال وأداء الوزارات إضافة إلى أنها تناقش الشكاوى لإثبات صحتها من عدمه.

وأكد سريول أن مهمة مجلس الشعب بشكل عام التشريع والرقابة لذلك من الطبيعي جداً أن تكون مهمة كل أعضاء المجلس الرقابة وأن يكون أداؤهم رقابياً على الحكومة، مشيراً إلى أن عمل اللجنة مخصص لمراقبة أداء معين ومعالجة مواضيع لها أهميتها وخصوصية لدى المواطنين وبالتالي يتم العمل ضمن اللجنة على معالجة شكاوى المواطنين التي ترد إليها.

وتم تغيير اسم لجنة الشكاوى و العرائض إلى لجنة الشكاوى والرقابة وإعطائها مهمات جديدة في خطوة لتطوير عملها باعتبارها صلة الوصل بين المواطن ومجلس الشعب.

> الكثير من الشكاوى لموظفين تركوا وظائفهم لوجودهم في مناطق ساخنة وعالجنا معظمها

> استدعينا مديرين عامين لاجتماعات اللجنة لمناقشات شكاوى تخصهم

تبدأ استلام طلباتهم اليوم.. برنامج لتأمين فرص عمل «للمسرحين»

العرنجي لـ«الوطن»: الوزارة تسعى لتأمين فرص عمل لـ٣٠ بالمئة من المستفيدين في القطاع العام

راما محمد

بيّن مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي أن القيمة الإجمالية لبرنامج دعم وتمكين المسرحين تصل لنحو ٤ مليارات ليرة، متوقعاً أن يبلغ عدد المستفيدين من البرنامج نحو ١٠ آلاف مسرح.

وأوضح العرنجي لـ«الوطن» أن القوائم لم تصل بعد، لافتاً إلى صعوبة تجهيزها كونه عند صدور قرار التسريح فالبعض يكون لديه فارق خدمة وغير ذلك، منوهاً بقدرة الصندوق بطاقته المالية على استقبال الجميع، والتعامل مع جميع المتقدمين من خلال فروعه ومراكزه في جميع المحافظات.

وأشار العرنجي إلى وضع آلية دقيقة لمتابعة مسارات البرنامج مع الجهات الشريكة، إلى جانب التنسيق من خلال مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل والصندوق مع الجهات الأخرى كالنقابات واتحادات العمال ومراكز التدريب، مبيناً أن المسرحين سيحصلون إلى جانب المكافأة على فرصة تدريب وعمل وإعادة بناء قدراتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لترميم خبراتهم.

وأوضح أن الآلية ستتضمن العمل على تحليل احتياجات المسرحين ومساعدتهم على اختيار المسار المهني المناسب لهم، وربطهم مع مراكز التدريب المختلفة بما يضمن فرصة حقيقية لتشكيل مورد للمسرح، مضيفاً: المكافأة تعتبر مورداً بحده الأدنى ولا بد من مساعدته للحصول على مورد أعلى.

وبين العرنجي أن فكرة التدريب بالتزامن مع الحصول على المكافأة جاءت من كون صاحب العمل بالقطاع الخاص لن يستطيع منح المسرح المتدرب راتباً كأي عامل آخر لديه وفي ذات الوقت لن يقبل المسرح بأن يتدرب ويعمل لدى صاحب العمل بشكل مجاني، وفي ظل وجود المكافأة حتى ولو لم يعط صاحب العمل راتبا للمسرح كبقية العمال فهذا لن يشكل سببا لرفض المسرح لفرصة التدريب.

ولفت إلى العمل حسب رغبات المسرحين وتأمين حاجاتهم، كالراغبين بممارسة العمل الحر ما يتطلب ترميم مهاراتهم العلمية والفنية بهذا المجال، إضافة إلى التعاون مع الجهة المقدمة للخدمة كنقابات واتحادات العمال المختلفة في المقام الأول لتأمين فرص تدريب، وكذلك للمسرحين الراغبين بالحصول على قرض وتمويل، موضحاً أنه وفي مجال المشروعات الخاصة سيقدم الصندوق المساعدة للمسرح من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والدراسات التسويقية له وتدريبه على إجراء هذه الدراسات وتوفير التمويل له من خلال الصندوق وخاصة ضمن برنامج تمكين الريف السوري، مشيراً إلى أن الآلية ستتضمن أيضاً تحديد الاحتياجات اللوجستية كأدوات العمل التي يحتاجها.

وبيّن العرنجي أن الجهات الشريكة في البرنامج هي جهات القطاع العام والخاص التي يوجد شراكات حقيقية معها، كالاتحادات والنقابات، موضحاً أن لمرصد سوق العمل اتفاقيات مع العشرات من الشركات في القطاع الخاص التي تشارك في ملتقيات التوظيف وغيرها بالتعاون مع المرصد إلى جانب برنامج المرصد السابق للتدريب المنتهي بالتشغيل.

وكشف العرنجي عن سعي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتأمين لما يقارب ٢٠ أو ٣٠ بالمئة من المستفيدين في فرص عمل ضمن القطاع العام وإعلامهم بفرص العمل المتاحة فيه، لافتاً إلى طلب الوزارة من الوزارات كافة بمراسلتها بفرص العمل المتاحة فيها بكل المجالات قبل الإعلان عنها بـ١٥ يوماً، مؤكداً أن تأمين فرصة عمل في القطاع العام تلغي المكافأة على الفور كونه من السهولة بمكان معرفة ذلك من خلال التأمينات الاجتماعية، على حين أن الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص من المفترض أن تلغي المكافأة، مضيفاً: في حال معرفة الصندوق بذلك ستلغى المكافأة.

ولفت العرنجي أن العمل على استقبال الطلبات سيبدأ من اليوم وحتى انتهاء ساعات الدوام الرسمي، منوهاً أنه وفي حال وجود ضغط وأعداد كبيرة من المتقدمين من الممكن تمديد الاستقبال لساعتين أو ثلاث ساعات إضافية.

هذا وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التعليمات التنفيذية لبرنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم، ويستفيد من البرنامج المسرحين من خدمة العلم «الإلزامية والاحتياطية» بدءاً من تاريخ ١٥-٣-٢٠١١ من غير العاملين في الدولة أو في القطاع الخاص الذي أمضى ٥ سنوات فأكثر في خدمة العلم أو المسرح نتيجة الإصابة بالعمليات الحربية ممن لم يخصص بمعاش تقاعدي كامل أو جزئي.

وأشارت الوزارة إلى أن إعلام المقبولين للاستفادة من البرنامج سيكون عن طريق مركز أو فرع أو مكتب الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية الذي تم تقديم الطلب إليه بكل التفاصيل اللازمة للاستفادة من البرنامج.

> ٤ مليارات ل.س لتأمين مكافأة وفرص تدريب للحصول على العمل